مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9763

الأربعاء، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 17/20

نيويورك

الرئيس	السيد هاوري	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تيريخوف
	إكوادور	السيد إيغاس بينافيديس
	الجزائر	السيد المرابط
	جمهورية كوريا	السيد جايسيوب كيم
	سلوفينيا	السيد بونيكفار
	سيراليون	السيدة بايمارو
	الصين	السيد نيو شياكيانغ
	غيانا	السيدة إدواردز
	فرنسا	السيد دي ماسيو
	مالطة	السيدة سيسكالدي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة زاهدي
	موزامبيق	السيد بامبيسا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رينغ
	اليابان	السيد هانامي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

عُلقت الجلسة الساعة 18/35 يوم الثلاثاء، 29 تشرين الأول/أكتوبر، واستؤنفت الساعة 17/20.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ثلاث دقائق كحد أقصى لتمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد بارفاثانيني (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الفصلية المفتوحة. كما أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم.

يشهد العالم معاناة إنسانية ودماراً واسعي النطاق في النزاع الدائر منذ أكثر من 12 شهراً. وقد أزهقت عشرات الآلاف من الأرواح وأصيب العديد من الأشخاص الآخرين. تضررت البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. وتشير التقديرات إلى أن جهود إعادة الإعمار في غزة ستستغرق سنوات.

إن شعب فلسطين في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. لقد دعونا إلى توفير إمدادات إنسانية آمنة وفي الوقت المناسب ودون عوائق للسكان المتضررين. وكما أوضحنا مراراً وتكراراً في الماضي، فإن الهند على استعداد لفعل المزيد من أجل الشعب الفلسطيني. نحن ملتزمون بتنفيذ المشاريع التي تتمحور حول الإنسان للشعب الفلسطيني في مختلف القطاعات. وينصب تركيزنا على المشاريع التي لها تأثير ملموس ودائم على الحياة اليومية للناس. إن حجم مساعداتنا الإنمائية يبلغ حالياً 120 مليون دولار أمريكي. ويشمل ذلك أيضا دعمنا التراكمي البالغ 37 مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). كما قمنا بإرسال الشريحة الأولى من ستة أطنان من الأدوية والمستلزمات الطبية إلى الأونروا في 22 تشرين الأول/أكتوبر.

لقد كانت الهجمات الإرهابية التي وقعت في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 صادمة وتستحق إدانتنا القاطعة. فلا يمكن أن يكون هناك مبرر للإرهاب واحتجاز الرهائن. وتتخذ الهند موقفاً ثابتاً منذ أمد بعيد ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وفي هذه المرحلة، أكرر دعوة الهند للإفراج الفوري عن جميع الرهائن ووقف إطلاق النار. لقد كان المدنيون أكبر ضحايا هذا النزاع، ويجب أن تتغير محنتهم. يجب أن يكون هناك وقف للعنف دون أي تأخير. كما ندعو إلى الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

لقد كان دعم الهند للشعب الفلسطيني وقضيته ثابتاً ولا يتزعزع. نحن نؤيد حل الدولتين الذي يستلزم إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة ضمن حدود معترف بها ومتفق عليها بشكل متبادل، والتي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام ومع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الأمنية المشروعة لإسرائيل.

وأود أن أذكر أيضاً أن الهند كانت من أوائل الدول التي اعترفت بدولة فلسطين في عقد الثمانينات من القرن الماضي، ودعمنا عضوية فلسطين في الأمم المتحدة. ولطالما شددت الهند على حل مبكر وسلمي للنزاع من خلال الحوار والدبلوماسية.

إن الطريق إلى السلام هو عبر بوابات الحوار والمفاوضات. وفي الوقت الذي نناشد فيه جميع الأطراف المعنية العمل من أجل السلام، فإننا نحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على العمل في هذا المسعى.

وتؤكد الهند على إيمانها الراسخ برؤيتها لشرق أوسط يسوده السلام والاستقرار. ولدى المجتمع الدولي في الهند شريك موثوق به ومستعد لمواصلة العمل مع جميع الأطراف المعنية من أجل تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليختنشتاين.

السيدة أوهري (ليختنشتاين) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن الحالة في الشرق الأوسط مزرية. لقد أمضينا في هذه القاعة شهوراً عديدة حتى الآن ونحن ندعو الأطراف إلى وقف التصعيد وحماية المدنيين واحترام القانون الدولي – ولكن دون جدوى. ويتم دفع الثمن بأرواح المدنيين، وبتمزيق القانون الدولي، وبمحاولات تقويض عمل هذه المنظمة بشكل متزايد.

لقد شاهدنا جميعاً اللقطات من غزة. يتم تهجير المدنيين مراراً وتكراراً، ويحاولون البقاء على قيد الحياة في ظروف غير ملائمة للبشر ويُقتلون بأعداد غير مقبولة. يجب أن نؤكد مرة أخرى على المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، والتي تنطبق عالميًا: التمييز والتناسب والتحوط. هناك ضرورة حتمية لا غنى عنها وغير قابلة للتفاوض لحماية حياة المدنيين في جميع الأوقات. إن الهجمات على المدنيين وعلى الأعيان المدنية هي جرائم حرب.

وفي هذا الصدد، نواصل تشجيع المحكمة الجنائية الدولية على تنفيذ ولايتها باستقلالية ونزاهة. ونؤكد من جديد دعمنا القوي للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك احترامنا الكامل لاستقلاليتها وإجراءاتها.

كما أننا نرى الآن حاجة متزايدة لإعادة التأكيد على هذه المبادئ فيما يتعلق بالتصعيد بين إسرائيل وحزب الله، بما في ذلك ما يتعلق بالضربات على المناطق المدنية في لبنان وفي إسرائيل. وفي الضفة الغربية، نشير مرة أخرى إلى أن البناء والتطبيع المستمرين للمستوطنات يشكلان انتهاكًا مباشراً للقرار 2334 (2016) وللالتزام الوارد فيه بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة، وكما طرحته محكمة العدل الدولية في فتواها الأخيرة.

كما أن هذه التطورات تجسد التآكل المتزايد والمقلق لإطار قانون مسوغات الحرب في المنطقة. يجب أن يكون قرار البدء في عملية عسكرية – التي تحمل بالضرورة تكلفة سقوط ضحايا من المدنيين – هو الملاذ الأخير، وفقط لضمان حماية حياة المدنيين. والهجمات الانتقامية، على سبيل المثال، محظورة بموجب القانون الدولي.

تعرب ليختنشتاين عن أسفها لاعتماد البرلمان الإسرائيلي لتشريع يحظر التعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ويهدف إلى تقييد عملياتها بشكل كبير، بما في ذلك في القدس الشرقية وقطاع غزة. إن هذه القوانين تتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي وتشكل سابقة خطيرة للنظام المتعدد الأطراف برمته. ونؤكد مجدداً أن مرافق الأونروا محمية بموجب القانون الدولي. توفر الأونروا شريان حياة لا غنى عنه لحماية المدنيين الفلسطينيين، ولا بد من حماية وصون عملها. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان الصحفي الهام (SC/15874) الذي أصدره اليوم مجلس الأمن. وبالمثل، فإن ليختنشتاين تسجل دعمنا الكامل لعمل الأمين العام، كما فعلت أغلبية كبيرة من أعضاء الأمم المتحدة، وكذلك أعضاء المجلس، في الأيام الأخيرة.

أخيراً، تؤيد ليختنشتاين عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتؤكد من جديد على وضع أفرادها كأشخاص محميين وأن الهجمات عليهم قد تشكل جرائم حرب. نحث على التزام جميع الأطراف بالقرار 1701 (2006) ونقرّ الدعوات لتعزيز ولاية القوة المؤقتة في هذا الصدد.

تتشاطر بلداننا منظوراً مشتركاً لإعطاء الأولوية لحماية المدنيين والقانون الدولي. وأشكركم، سيدي الرئيس، على دفاعكم عن تلك القيم في المجلس حين تتعرض للهجوم. ويبقى انخراطكم المبدئي مع الدول ذات التفكير المماثل في المجلس، ولا سيما أعضائه المنتخبين، أمراً حيوياً. لا يمكن لأعضاء المجلس أن يعيدوا الموتى أو يداووا صدمة الحرب التي تستمر مدى الحياة، ولكن يبقى من واجبنا أن نتخذ كل خطوة لإنهاء الحرب ومحاسبة المسؤولين عنها وتعزيز عمل هذه المنظمة التي وضعنا فيها ثقتنا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة براتستد (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): في كانون الثاني/يناير تلقت إسرائيل رسالة واضحة من محكمة العدل الدولية مفادها أنه يجب عليها أن تمتثل لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية. ومن بين أمور أخرى، طالبت المحكمة إسرائيل بتنفيذ تدابير فورية لضمان حصول الفلسطينيين في غزة على الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية. وعلى الرغم من المطالبات العديدة الواضحة من الأمم المتحدة في العام الماضي، إلا أن انتهاكات القانون الدولي استمرت، ومع تزايد حدتها. وهذا أمر لا يمكن أن يستمر.

إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تعمل بموجب تفويض من الجمعية العامة للأمم المتحدة هي الدعامة الأساسية للمساعدات الإنسانية في غزة. وترفض النرويج بشدة مشروعي القانونين اللذين تبناهما الكنيست

الإسرائيلي يوم الاثنين، واللذين سيجعلان من المستحيل على الأونروا العمل في فلسطين في حال تم سنهما. لا يمكن لأي أحد أن يفي بمسؤوليات الأونروا في تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين من الغذاء والحماية والمأوى والرعاية الصحية والتعليم. ونذكّر إسرائيل بأن محكمة العدل الدولية خلصت بوضوح، في فتواها الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024، إلى أن استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني ويجب إنهاؤه. وفي الوقت نفسه، أكدت المحكمة أن إسرائيل مقيدة بالالتزامات التي تقع على عاتقها كسلطة احتلال. ومن العناصر الأساسية لتلك الالتزامات إدارة المنطقة المحتلة لصالح السكان المحليين. ومن خلال قرارات الكنيست الأخيرة ستتم إعاقة الخدمات الأساسية لحماية ملايين اللاجئين الفلسطينيين بشكل كبير. وهذا ليس مجرد هجوم على إحدى وكالات الأمم المتحدة، بل إنه أيضا هجوم على الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف. إنه يشكل سابقة خطيرة للغاية.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل أن تواجه الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية والدول الأعضاء عقبات منهجية عند العمل في فلسطين وتقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين تحت الاحتلال. هذا يقوض حق الفلسطينيين في الحصول على المساعدة المنقذة للحياة. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية الرد على هذه المهزلة. لذلك ستبادر النرويج بتقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة تطلب فيه من محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن التزامات إسرائيل كسلطة احتلال بتيسير تقديم المساعدة الإنسانية للسكان الفلسطينيين.

قليل من النزاعات في العالم تثيرنا مثلما يثيرنا النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. لقد شعرنا، وما زلنا نشعر، بحزن وتعاطف كبيرين مع إسرائيل في أعقاب هجوم حماس الإرهابي في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ونواصل المطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن. وبالمثل، هناك شعور شديد بالأسى على المعاناة المروعة بين السكان المدنيين في غزة.

منذ أكثر من عام ونحن مشلولون في مواجهة النزاع الأكثر دموية في الشرق الأوسط منذ عقود. نحن بحاجة إلى تغيير استراتيجيتنا. إن وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس أمر بالغ الأهمية. وما زلنا قلقين للغاية بشأن خطر حدوث مزيد من التصعيد في المنطقة. إن النزاع بين حزب الله وإسرائيل يتسبب في معاناة كبيرة للمدنيين ويزعزع استقرار لبنان. والهجمات الانتقامية الإيرانية والإسرائيلية قد أدت إلى زيادة التوتر. نكرر دعوتنا الواضحة لجميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب المزيد من التصعيد.

لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. ويتطلب إنهاء هذه الأزمة جهودًا دبلوماسية لا تعالج الأزمة الآنية فحسب بل تعالج أيضًا الاحتياجات الأمنية طويلة الأمد والتطلعات المشروعة لمختلف الأطراف. وفي صميم ذلك حل طويل الأمد وعادل للقضية الفلسطينية. تؤيد النرويج بقوة حل الدولتين، ولطالما كانت تؤيده. فنحن مقتنعون بأن حل الدولتين هو الحل الوحيد الدائم للسلام. وتواصل النرويج دعوة تلك الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى الاعتراف بها كخطوة نحو حل الدولتين، ضمن إطار إقليمي أوسع، بما في ذلك مبادرة السلام العربية. خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، أطلقت النرويج والاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية التحالف العالمي من أجل إقامة دولة فلسطينية وتنفيذ حل الدولتين. ونعتقد أن هذه المبادرة هي إحدى الطرق للخروج من المأزق الحالي. كما أننا نشجع المبادرات البناءة الأخرى. يجب أن نوحد جميع الجهود الجيدة. من أجل المدنيين في غزة ومن أجل مستقبل إسرائيل وفلسطين على حد سواء، لا يمكن أن يستمر الوضع الحالي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد البناي (الكويت): أستهل حديثي بتهنئتكم وبلدكم الصديق على الرئاسة الناجحة لمجلس الأمن خلال الشهر الجاري، وقد حالفكم التوفيق والسداد في تيسير أعمال المجلس نحو تعزيز مكانة القانون الدولي، اتساقاً مع ما ورد من مبادئ وقيم في ميثاق الأمم المتحدة، وذلك في ظل الظروف الاستثنائية والخطيرة التي نشهدها على مدار ما يفوق العام.

مراراً وتكراراً حذرنا من حتمية اتساع رقعة العدوان الإسرائيلي في المنطقة في حال استمر في انتهاكاته دون مساءلة. فلننظر إلى

ما يحدث لأشقائنا في الجمهورية اللبنانية وللمأساة الإنسانية المتفاقمة التي ألمت بهم بسبب وحشية هذا الكيان المحتل. وفي هذا الصدد، تدين بلادي وبأشد العبارات العمليات العسكرية التي شنتها – ولا تزال تشنها – قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الأشقاء في لبنان، والتي أودت بأرواح المئات من المدنيين. كما نعرب عن إدانتنا لانتهاك إسرائيل للسيادة اللبنانية ومحاولة جره للصراع القائم بالمنطقة.

وإذ نجتمع اليوم في ظل تطورات استثنائية مأساوية يتعرض لها الشعب الفلسطيني الشقيق، وما تحمله هذه التطورات من تداعيات خطيرة وحقيقية على أمن واستقرار المنطقة، فإن بلادي تعرب عن إدانتها ورفضها الشديدين للعدوان الإسرائيلي الذي استهدف الجمهورية الإسلامية الإيرانية قبل أيام. وما ذلك إلا انعكاس لسياسة الفوضى التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي من خلال انتهاك سيادة الدول وتعريض أمن المنطقة للخطر وتجاوز مبادئ القانون الدولي والأعراف والمواثيق الدولية.

هذا وتجدد دولة الكويت مطالبتها للمجتمع الدولي ومجلس الأمن بتحمل مسؤولياتهما لوقف هذه الممارسات التي تهدد مستقبل المنطقة وشعوبها، مع التأكيد على ضرورة اتخاذ خطوات جادة للحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين وفقا للقوانين والمواثيق الدولية.

إن ما نشهده اليوم من تصرفات وممارسات غير مسبوقة من قبل كيان مارق يستوجب تكاتف المجتمع الدولي لوضع حد لهذه الأعمال التي تستمر وتزداد سوءاً بسبب غياب المحاسبة. فإن المحاسبة أحد أهم عناصر العدالة. وما حدث قبل يومين أمام مسمع ومرأى الجميع في برلمان الكيان المحتل ما هو إلا نتيجة مباشرة لغياب محاسبة هذا الكيان الذي تعدى بوحشيته وعدم إنسانيته على كافة الأعراف منذ ما يفوق العام.

لقد أقر الكنيست قبل يومين تشريعا من شأنه حظر عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الأرض الفلسطينية المحتلة. وإن ما يراه هذا الكيان المارق انتصارا تراه باقي دول العالم بأنه مخالفة واضحة وجلية للمادة 95 من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإنه من المفيد أن نبين ونوضح للمجتمع الدولي بأن حلم الكيان المحتل بالقضاء على وكالة الأونروا ليس وليد اللحظة، بل هو استراتيجية طويلة الأمد انتهجها المتطرفون هناك للقضاء على حق الأشقاء اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم المحتلة.

فليكن واضحاً للجميع أن استمرار وجود وكالة الأونروا ما هو إلا نتيجة فشل المجتمع الدولي في الوصول إلى حل الدولتين وإنفاذ قرارات مجلس الأمن الملزمة في هذا الشأن. لقد سبق إقرار هذا القانون قبل يومين تصرفات خطيرة غير مسبوقة، فقد قام الكيان المارق قبل أسبوعين بمصادرة مقر وكالة الأونروا في القدس الشرقية المحتلة وتحويله إلى بؤرة استيطانية، وذلك انتهاك صارخ للقوانين الدولية.

وهو الأمر الذي نرفضه جملة وتفصيلاً.

ويجب على المجتمع الدولي أن يرفض ويتصدى لمحاولات الكيان المحتل لتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس. ولا يخفى على من يملك عقلا سليما أن وكالة الأونروا كانت وما زالت وستستمر كأحد الإنجازات في تاريخ هذه المنظمة. فهي العمود الفقري وحجر الزاوية في العمل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهي وكالة لا غنى عنها وليس هناك أي بديل لها. فلا يوجد جهاز أو وكالة أممية تستطيع أن تقوم بما تقوم به الأونروا. فمنذ إنشائها قبل 75 عاما وفق قرار من الجمعية العامة – البيت الحاضن للدول الأعضاء – كانت هذه الوكالة بارقة أمل لأجيال من اللاجئين الفلسطينيين وعنصرا فاعلا في الإسهام في الأمن والاستقرار الإقليمي. ولذلك، يجب علينا جميعا أن نؤكد وبصوت واحد على أهمية دور الأونروا كركيزة للاستقرار الإقليمي وشريان حياة يحمل في طياته الأمل والفرصة لملايين من اللاجئين الفلسطينيين الذين تخدمهم الوكالة، بمن فيهم الأطفال والنساء، وأن أي انقطاع أو تعليق لعمل الوكالة الحيوي سينجم عنه مخاطر إنسانية وسياسية وأمنية جسيمة.

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نتقدم بالتعزية في وفاة 233 من العاملين في المجال الإنساني لدى الوكالة الذين قضوا بسبب بربرية

الكيان المحتل وقصفه الوحشي المستمر على قطاع غزة واعتداءاته التي لا حصر لها على باقي الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي هذا السياق، نطالب بتوفير الحماية اللازمة للعاملين في المجال الإنساني، ونرفض أي محاولات للمساس بولاية الأونروا أو تغيير مهامها أو استهداف العاملين فيها. ونطالب المجتمع الدولي بالاستمرار في دعم عمل الوكالة على الصعيد السياسي والمالي والإنساني لإنفاذ ولاية الأونروا حتى عودة آخر لاجئ فلسطيني إلى أرضه ووطنه.

لقد قامت 123 دولة عضو في الأمم المتحدة بالتعاضد والتكاتف والتوقيع على وثيقة الالتزامات المشتركة لدعم الأونروا سياسياً. فلا يعقل أن قرابة ثلثي الدول الأعضاء في هذه المنظمة، بالإضافة إلى كافة المسؤولين فيها، يرون الخطورة فيما يخص وكالة الأونروا، في حين يعتبر الجانب الآخر أن ما يقوم به هو انتصاراً كبيرا. لقد جاءت هذه الدول بمختلف انتماءاتها العقائدية والدينية ومن شتى المناطق الجغرافية ومن مختلف الأعراق البشرية لكي توصل رسالة واحدة، مفادها أن ما تقوم به السلطة القائمة بالاحتلال تجاه الأونروا يشكل سابقة خطيرة. ولكن على الرغم من كل ذلك، ما زال الشلل ينتاب مجلس الأمن، وما زالت الخلافات الجيوسياسية هي المحرك الأول لقرارات هذا المجلس.

ولعله من المفيد أن نسلط الضوء على البيان الصحفي الصادر عن سعادة السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في 25 تشرين الأول/أكتوبر، حيث دعا قادة العالم إلى تحمل مسؤولياتهم لضمان احترام القانون الدولي الإنساني وضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة ووقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. كما حثّ المفوض السامي لحقوق الإنسان المجتمع الدولي على "ممارسة الضغط على جميع أطراف النزاع لوقف الأعمال العدائية والالتزام بالقانون الدولي الإنساني". وشدد السيد تورك في بيانه الصحفي على أنه بموجب اتفاقيات جنيف، يقع على عاتق الدول التزام بالتحرك عند ارتكاب انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني. وأنه بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، على الدول الأطراف أيضاً مسؤولية التحرك لمنع مثل هذه الجريمة حيث يصبح خطر حدوثها ظاهرا، حيث ذكر المفوض السامي أن على الدول مسؤولية لضمان احترام القانون الدولي كما هو منصوص عليه في اتفاقيات جنيف. فكل هذه قواعد مقبولة وملزمة عالميًا ولم يتم وضعها إلا للحفاظ على الحد الأدنى من الإنسانية.

وبما أننا نجتمع في مجلس الأمن، قد يكون من المفيد أن أختتم بياني اليوم باستعراض بعض – وأكرر، بعض – القرارات الصادرة عن هذا المجلس التي يجري انتهاكها بشكل يومي من قبل الكيان المارق.

قرار مجلس الأمن 1261 (1999) الذي كان أول قرار من نوعه يطرح في مجلس الأمن يدين استهداف الأطفال في حالات النزاع المسلح وتشريدهم بالقوة وشن الهجمات على الأهداف المحمية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الأماكن التي يتواجد فيها الأطفال عادة بأعداد كبيرة. وقرار مجلس الأمن 1998 (2011) الذي يدين الهجمات على المدارس أو المستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية من قبل الأطراف في النزاعات المسلحة. وقرار مجلس الأمن 2286 (2016) الذي يدين أعمال العنف والهجمات والتهديدات ضد الجرحى والمرضى والعاملين في المجال الطبي والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وقرار مجلس الأمن 2347 (2017) الذي يدين تدمير التراث الثقافي، ممثلا في تدمير المواقع الدينية، في سياق النزاعات المسلحة. وقرار مجلس الأمن 2417 (2018) بخصوص الجوع واستخدامه كسلاح في النزاعات المسلحة. وقرار مجلس الأمن 2573 (2021) الذي يدين الهجمات في حالات النزاعات المسلحة الموجهة ضد المدنيين أو الأهداف المدنية، وكذلك الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة التي تؤدي إلى حرمان السكان المدنيين من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة.

والقائمة طويلة، ولكن سأكتفي بهذا القدر.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): قبل أن نتابع، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز بياناتهم ثلاث دقائق لتمكين المجلس من إنجاز عمله على وجه السرعة واختتام المناقشة اليوم.

السيد الربخي (عُمان): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ بلدكم الصديق سويسرا على رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنياً لكم التوفيق في أداء مهامكم لما يحفظ الأمن والسلم الدوليين.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به سعادة الممثل الدائم للجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة باسم المجموعة العربية.

إننا اليوم أمام أزمة حادة تلقي بظلالها على الأمن والسلم الدوليين وتتطلب من هذا المجلس الموقر تحركاً حازماً ومسؤولاً يتناسب مع جسامة التحديات وحجم الانتهاكات الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن الجرائم والانتهاكات المستمرة تستوجب رداً عاجلاً وفعّالاً من هذا المجلس بما يرسخ المبادئ والقيم التي تشكل أساس الأمم المتحدة ويؤكد التزام المجتمع الدولي بحماية حقوق الإنسان وصون الكرامة الإنسانية.

إن بلدي، سلطنة عمان، وانطلاقاً من التزامها الثابت بمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، يجدد إدانته لجرائم الإبادة الجماعية والعدوان العسكري الذي يشنه الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وتدعو هذا المجلس الموقر إلى التحرك العاجل لإقرار وقف شامل وغير مشروط لإطلاق النار في قطاع غزة، وفرض وقف فوري لكافة أشكال الاحتلال والانتهاكات والسماح بمرور المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المتضررين. كما تطالب المجتمع الدولي بممارسة ضغوط سياسية لضمان احترام إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة وإنهاء احتلالها غير القانوني لجميع الأراضي العربية.

وفي هذا السياق تعرب سلطنة عُمان عن إدانتها ورفضها القاطع للقرارات الإسرائيلية التي تستهدف الجهود الإنسانية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإذ يثمن بلدي الدور الحيوي الذي تقوم به الأونروا في تقديم الدعم والإغاثة لأكثر من مليوني لاجئ فلسطيني، فإننا نحذر من العواقب الوخيمة التي قد تنتج عن محاولات إقصاء الوكالة أو تقويض دورها. وندعو المجتمع الدولي إلى التدخل الفوري لحماية حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وضمان استمرار الدعم الإنساني.

وإذ تدين سلطنة عمان كافة الممارسات الإسرائيلية المستمرة التي تستهدف سيادة دول الجوار في المنطقة، والتي تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي وتسهم في تصعيد التوتر وتقويض الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار من خلال الوسائل السلمية والدبلوماسية، فإنها تدعو هذا المجلس الموقر إلى التحرك الفعال لوقف هذه الاعتداءات المتكررة ووضع حد لجميع الانتهاكات الصارخة ضد سيادة دول الجوار الإقليمي، والعمل على منع أي تصعيد يغذي دوامة العنف في المنطقة.

ختاما، تجدد سلطنة عُمان دعوتها إلى معالجة جذور وأسباب الأزمات في المنطقة من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع لجميع الأراضي العربية ووقف العدوان على قطاع غزة والالتزام بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وتؤكد أهمية منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على حدود عام 1967، ضمن إطار حل الدولتين وفقاً لمبادرة السلام العربية، بما يضمن تحقيق سلام عادل ودائم لجميع الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد محمد (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): هناك "حالة في الشرق الأوسط" لسبب وحيد فقط لا غير – عدوان إسرائيل الذي لا هوادة فيه على شعوب المنطقة، وهو العدوان المدعوم بأموال أجنبية والأسلحة المتطورة المستوردة وحتى الجنود المستوردين. ولإنهاء الأزمة، يجب إرغام إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي واحترام قرارات المجلس. عندئذ فقط يمكننا أن نبدأ في حل الحالة في الشرق الأوسط، وخاصة قضية فلسطين.

إن قضية فلسطين تمثل واحدا من أصعب التحديات في التاريخ الحديث. إنها تثقل ضميرنا كصراع إنساني من أجل الوجود والعدالة والحقوق الأساسية. لقد عقدنا اجتماعات لا حصر لها واتخذنا قرارات ووجهنا نداءات يائسة إلى إسرائيل لإنهاء سياسات الفصل العنصري ضد الفلسطينيين، وإعادة الأرض التي انتزعتها بالقوة من الشعب الفلسطيني ووضع حد لقتل الشعب الفلسطيني.

ومع ذلك فإن الحرب مستعرة. فُقد أكثر من 40 000 شخص في غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، العديد منهم من الأطفال. ونزح ما يقرب من مليوني شخص، وأجبروا على العيش في حالة من عدم

اليقين. هذه حقائق موثقة وليست افتراءات. كم عدد التقارير التي يجب أن نطلع عليها قبل أن نتصرف؟ إن تقاعس المجلس عن العمل يمكّن إسرائيل من مواصلة عدوانها. وحيث ينبغي أن تسود العدالة، فإن التقدم العسكري الإسرائيلي يتحدى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

واليوم يتعرض العاملون في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للتهديد؛ وقد يواجه آخرون غدًا نفس المصير إذا استمر الصمت.

وبينما نناقش اليوم، تتسع حرب إسرائيل على غزة عبر الحدود. وفي لبنان، عطلت إسرائيل عمل ذوي الخوذ الزرق، مما يقوض القرار 1701 (2006) ويتحدى أسس تعددية الأطراف. وحماية موظفي الأمم المتحدة ليست ضرورية فحسب، بل هي حيوية لدعم القيم الأساسية للمجلس وتعددية الأطراف.

ونحن نعترف بالقرار 2720 (2023) كخطوة إيجابية، لكنه لا يرقى إلى المستوى المطلوب. وتتطلب الحالة وقفًا فوريًا وغير مشروط لإطلاق النار. ونحن نعول على المجلس في إنفاذ حكم محكمة العدل الدولية واحترام قرارات الجمعية العامة.

إن الطريق إلى تحقيق العدالة للفلسطينيين واللبنانيين وجميع المدنيين الأبرياء لا يمكن أن يرتكز على وعود جوفاء. والسلام الحقيقي يتطلب إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ما قبل عام 1967. يستحق الفلسطينيون المساواة في الحقوق والكرامة ومستقبل خالٍ من العنف، مستقبل لا يُستبدل فيه الخبز بالعنف، ويضحك فيه الأطفال دون خوف، وتلتقي فيه زرقة البحر الأبيض المتوسط برمال الصحراء في أفق من الأمل والسلام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للسيد نيانغ.

السيد نيانغ (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتهنئة سويسرا على رئاستها المتميزة لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أشكر معالي الوزير إغناسيو كاسيس على ترؤسه هذه الجلسة الهامة.

(تكلم بالإنكليزية)

كما أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على إحاطته ودعوته الدؤوبة من أجل السلام والعدالة، بما في ذلك إيجاد حل عادل لقضية فلسطين.

أحمل إليكم اليوم ثلاث رسائل هامة من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف – فيما يتعلق بمعالجة الحاجة الملحة للغاية للتوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة، والتهديد المتصاعد لعمليات الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وضرورة تنفيذ قرار الجمعية العامة الهام بشأن فتوى محكمة العدل الدولية (قرار الجمعية العامة دإط –24/10).

لقد شهدنا خلال عام وأكثر دماراً لا يمكن تصوره وخسائر في صفوف المدنيين وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. لقد تلاشت الآمال في التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، على الرغم من نداءات المجلس والجمعية العامة والمجتمع الدولي ككل. وبلغ الهجوم الذي تشنه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على قطاع غزة مستويات غير مسبوقة، حيث يواجه شمال غزة الآن دماراً شبه كامل. ويُقدّر عدد الفلسطينيين الذين يتم تهجيرهم قسراً أمام أعيننا بـ 000 400 وهذا ليس إجلاءً، بل تهجير قسري وتطهير عرقي. يُجبر المدنيون على مغادرة منازلهم وملاجئهم تحت القصف وإطلاق النار وهم يتضورون جوعًا دون أن يحصلوا على مساعدات تذكر.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو تسامح مجلس الأمن السلبي مع قتل وتشويه المدنيين والتدمير الغاشم للممتلكات المدنية، والذي بررته إسرائيل وأعضاء آخرون مرارا وبشكل خاطئ بأنه دفاع عن النفس. إن الضرورة الملحة لإنفاذ وقف إطلاق النار قد تلاشت تماماً، وطغى عليها العنف الذي لا هوادة فيه من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي وارتفاع عدد القتلى من المدنيين الفلسطينيين. وبدلاً من ذلك، تستمر إراقة الدماء بلا هوادة، مما يمثل فشلاً ذريعاً لإنسانيتنا الجماعية وواجب المجلس الأساسي بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ويُظهر تحليل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لبيانات مكتب لجنتنا أنه في الفترة ما بين 10 حزيران/يونيه 2024، وهو تاريخ اتخاذ القرار 2735 (2024)، بشأن وقف إطلاق النار، و 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024، قُتل 723 5 فلسطيني وأصيبَ 832 15 في غزة. وهذا أمر غير معقول، وحدث ذلك على مرأى منا. وقد تجاوزت هذه الحصيلة المدمرة الآن 847 42 حالة وفاة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهي لا تمثل مجرد إحصائية، بل تمثل خسارة مأساوية لرجال ونساء وأطفال وشيوخ. كان من الممكن إنقاذ تلك الأرواح البريئة لو أن مجلس الأمن فرض وقف إطلاق النار بحزم وإلحاح.

إن الفشل في تنفيذ القرار 2735 (2024) لم يؤد إلى استمرار إراقة الدماء والدمار والخسائر في أرواح المدنيين في غزة فحسب، وهو ما يعتقد خبراء وعلماء وحقوقيون مستقلون من جميع أنحاء العالم أنه يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، بل إنه قوض أيضًا مصداقية المجلس والنظام المتعدد الأطراف. وكل روح تُزهق هي شهادة على فشلنا الجماعي في التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وضمان حماية المدنيين. ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف بحزم لإنهاء هذه الحرب المروعة. ومن واجبنا بموجب الميثاق أن نطالب بوقف فوري لإطلاق النار وحماية المدنيين والتمسك بالقانون الدولي. لقد مكّن تردد المجلس من تسليح المساعدة الإنسانية والتجويع والتهجير القسري للفلسطينيين على يد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الأمر الذي يهدد بأن يصبح دائمًا، كما يهدد بذلك المسؤولون الإسرائيليون الذين يتباهون الآن بخططهم لبناء مستوطنات في غزة.

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على إلحاح هذه المسألة، فهي مسألة حياة أو موت بالنسبة للملايين وتشكل تهديدًا مباشراً للسلم والأمن الدوليين. فالقانون الدولي الإنساني يُنتهك مع الإفلات من العقاب، وغالباً ما يتم حماية الجناة من خلال الكيل بمكيالين، الأمر الذي يقوض سيادة القانون والنظام المتعدد الأطراف. والانقسامات في هذا الجهاز شهادة على ذلك الواقع. وندعو جميع أعضاء المنظمة إلى التكاتف من أجل العمل الآن ومنع المزيد من الفظائع. الفشل في العمل لا يهدد مصداقية الأمم المتحدة فحسب، بل يهدد أيضًا ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) الذي تم اتخاذه مؤخراً. إن القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة يجري تجاهلها بشكل صارخ في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهناك الآن تهديدات بتفكيك المؤسسات ذاتها التي تقدم المساعدات الإنسانية الحيوية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة العاملة هناك.

إننا ندين بشدة تهديدات إسرائيل للأمم المتحدة، وخاصة محاولاتها غير القانونية لحظر وإلغاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والتي لا تزال شريان الحياة الوحيد لملايين اللاجئين والنازحين الفلسطينيين. ومنذ بدء النزاع، وقعت 464 حادثة أثرت على مباني الأونروا في غزة، بما في ذلك التدخل العسكري والهجمات التي أدت إلى مقتل وإصابة مدنيين وإلحاق الضرر والدمار بممتلكات الأونروا، مثل الملاجئ لما يقارب من مليوني نازح فلسطيني. ويجري إعاقة وعرقلة عمل الأونروا البالغ الأهمية، وقُتل 233 من موظفيها حتى 21 تشرين الأول/أكتوبر. وتم استهداف الأمين العام وتشويه سمعته علنًا. إننا ندين الحظر الذي تفرضه إسرائيل على الأونروا، شريان الحياة الرئيسي لغزة وسط أزمة عميقة. إن هذا القرار الإسرائيلي الأحادي الجانب غير المسبوق يعرض توزيع المساعدات الهش في غزة للخطر، ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وينتهك التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي. ونطالب مجلس الأمن برفضه. ونحث مجلس الأمن على الوقوف بحزم لدعم الأمين العام وولاية الأونروا التي حظيت بالدعم بإجماع دولي لعقود من الزمن. ويجب ضمان نفاذ المساعدات الإنسانية فورا ودون عوائق، كما يجب حماية دور الأمم المتحدة في المنطقة. وعلى المجلس أن يرفض أي محاولات لتخويف أو تهميش الجهود الإنسانية القانونية والمشروعة التي تبذلها الأمم المتحدة وجهودها الجديرة بالثناء لحماية المدنيين.

ونشيد باتخاذ الجمعية العامة للقرار دإط –24/10 المؤرخ 18 أيلول/سبتمبر، بشأن فتوى محكمة العدل الدولية حول الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعدم شرعية استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، ونحث على التنفيذ الفوري لذلك القرار

التاريخي. وتتعاون اللجنة مع الدول الأعضاء على تنفيذها، بما في ذلك الجهود المبذولة لتشجيع الدول الأعضاء على تقديم مقترحات لإدراجها في تقرير الأمين العام المقبل. ولذلك، فإننا نناشد مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته بالنظر على وجه الاستعجال في الإجراءات اللازمة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية على وجه السرعة، وفي مقدمتها تنفيذ قراراته العديدة. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بمبادرة تركيا، بالتعاون مع 26 دولة عضواً، بالدعوة المشتركة إلى وقف عمليات نقل الأسلحة إلى إسرائيل والضغط من أجل وقف فوري لإطلاق النار – وهي جهود تتماشى مع قرار الجمعية العامة وتستحق الدعم.

ستحيي اللجنة مرة أخرى اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 29 تشرين الثاني/نوفمبر في جميع أنحاء العالم. وسيتسم هذا العام بحزن أعمق، مع استمرار العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة والضفة الغربية بلا هوادة. وفي مقر الأمم المتحدة هنا في نيويورك، سنحتفل بهذا الحدث في 26 تشرين الثاني/نوفمبر في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأدعو الجميع هنا للانضمام إلينا في إعادة تأكيد دعمنا لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال، وتكريم التزام الأمم المتحدة الدائم بقضيته إلى أن يتحقق الحل العادل بما يتوافق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على أن الحوار والعدالة – وليس العنف – هما وحدهما الكفيلان بحل القضية الفلسطينية. وهذا هو السبب في أننا في اللجنة نؤيد الموقف المبدئي للأمين العام بأنه لا يمكن أن يكون هناك "يوم تال" في غزة بدون أفق سياسي. ويجب أن يأخذ مجلس الأمن زمام المبادرة في الجهود الرامية إلى استئناف الحوار على وجه السرعة لمعالجة القضية الفلسطينية. إن السلام الدائم في المنطقة لن يتحقق إلا من خلال حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود 1967، مع حل عادل للاجئين الفلسطينيين الذين ما زلنا نشهد محنتهم المؤلمة اليوم في هذه النكبة المستمرة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد فينهاس (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): منذ المناقشة المفتوحة السابقة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9687)، تدهورت الحالة في الشرق الأوسط بوتيرة متزايدة ومثيرة للقلق. ولذلك، فإننا نكرر في البداية دعوتنا لجميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لمنع حدوث تصعيد إقليمي وشيك.

وفيما يتعلق بغزة، ستؤكد البرتغال دائمًا إدانتها لحماس للهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وإبقاء الرهائن أسرى. بعد أكثر من عام من الحرب في غزة، نؤكد على الإجماع الدولي حول ضرورة تهدئة الوضع على الأرض، ونؤكد من جديد دعوتنا إلى وقف فوري عاجل لإطلاق النار الإنساني. كما ندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن.

لقد شهدنا نمطاً من الهجمات ضد المستشفيات والمدارس ومباني الأمم المتحدة ومخيمات اللاجئين والصحفيين، التي ارتكبت خلال العام الماضي، وخاصة في غزة. ونحن ندين بشدة استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية. يجب ضمان حماية السكان المدنيين في امتثال تام للقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات. وتواجه غزة كارثة إنسانية في ظل الانخفاض الحاد في دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع في تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى تفاقم الوضع المأساوي أصلاً للسكان المدنيين. وكما حذرت وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بالنيابة، السيدة جويس مسويا، فإن جميع سكان شمال غزة معرضون لخطر الموت. وتشعر البرتغال بقلق متزايد بشأن مصير المدنيين الفلسطينيين في غزة، المحاصرين في قطاع صغير من الأرض ليس لديهم مكان آمن يذهبون إليه.

ولذلك فإننا ندعو إلى السماح بنفاذ المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة. ولا غنى عن إيصال المساعدات الإنسانية بشكل مستمر وآمن لإنقاذ الأطفال الفلسطينيين من سوء التغذية والأمراض التي يمكن الوقاية منها، وإصلاح المستشفيات والمدارس، وإنقاذ الأرواح. وفي هذا الصدد، فإن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين

في الشرق الأدنى (الأونروا) هي جهة فاعلة لا غنى عنها ولا بديل لها في غزة والمنطقة ويجب دعمها. وتدين البرتغال اعتماد الكنيست مؤخراً تشريعًا يلغي امتيازات الوكالة وحصاناتها ويحد من قدرتها على تقديم الخدمات الإنسانية الأساسية في غزة والضفة الغربية. وبالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، ستواصل البرتغال دعم الأونروا. ونؤكد دعمنا الكامل والثابت للأمين العام في وقت تشتد فيه الحاجة إلى مساعيه الحميدة. وإعلان الأمين العام شخصًا غير مرغوب فيه أمر مؤسف ويؤدي إلى نتائج عكسية.

وقد بدأت العملية العسكرية البرية ضد لبنان، وفي غضون أيام قليلة فقط أدى التصعيد العسكري إلى نزوح أكثر من مليون شخص وتسبب في مقتل أكثر من 000 2. إننا ندين الهجمات التي ارتكبت ضد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وندعو جميع الأطراف إلى احترام ولايتها وضمان سلامة جنودها.

لقد هاجمت إيرانُ إسرائيلَ في 1 تشرين الأول/أكتوبر. وردت إسرائيل على إيران في نهاية الأسبوع الماضي. تدعو البرتغال مرة أخرى كلا الجانبين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب المزيد من التصعيد. إذ يمكن أن يؤدي المزيد من زعزعة الاستقرار إلى عواقب كارثية على المنطقة ويجب تجنبها بأي ثمن.

كما أن الحالة في الضفة الغربية مقلقة جدا. إننا ندين بشدة استمرار السياسات الإسرائيلية في التوسع الاستيطاني واستخدام العنف من جانب المستوطنين المتطرفين وقوات الأمن الإسرائيلية. إن هذه الأعمال تنتهك القانون الدولي وتزيد من تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين. كما أننا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف يرتكبها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين.

ختامًا، فإن وقف إطلاق النار الفوري في غزة هو الأولوية الأكثر إلحاحًا. إننا نؤيد جميع الجهود الدبلوماسية التي يمكن أن تسهم في وضع حد فوري لدورة العنف الحالية في المنطقة. يجب علينا تحويل هذه الحرب إلى أفق سياسي جديد من الأمل وإعادة الالتزام بحل الدولتين باعتباره السبيل الوحيد لوضع حد للكثير من المعاناة والعنف والتوصل إلى سلام دائم في المنطقة. ولتحقيق هذه الغاية، نحن ملتزمون بدعم أي مبادرة سلام تفضي إلى تنفيذ حل الدولتين، بما في ذلك المبادرة الأحدث التي تم إطلاقها على هامش الأسبوع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر. إن ضمان السلام والاستقرار المستدام في الشرق الأوسط يعني ضمناً التزاماً متجدداً بتعددية الأطراف الفعالة، على أن تكون الأمم المتحدة في صميمها. وهذا أمر بالغ الأهمية من أجل حماية وتعزيز النظام الدولي القائم على القواعد.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد عبد الله (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة السويسرية على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية، خاصة في هذه اللحظة التي وصلت فيها الحالة في الشرق الأوسط إلى حافة الهاوية.

وتؤيد بنغلاديش البيانين اللذين أُدلي بهما باسم منظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز.

إن غزة شبه مدمرة، وعدد القتلى يتزايد كل يوم، والإبادة الجماعية والفظائع مستمرة ضد الفلسطينيين الأبرياء. وفي الوقت نفسه، لم نشهد أي إجراء فعال من مجلس الأمن. يبدو كما لو أن القرارات التي اتخذها المجلس والجمعية العامة لا قيمة لها. إذ لا شيء يمكن أن يوقف إسرائيل عن ارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم الوحشية والقتل الجماعي في غزة. ولا تزال الفظائع وعمليات القتل مستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية أيضًا. وفي الوضع الراهن، إذا ظلت أنشطتنا مقتصرة على الإدلاء بالبيانات واتخاذ القرارات – دون تنفيذ – فإن مصداقية المجلس ستكون موضع تساؤل خطير. يجب أن يكون تنفيذ وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في غزة أولوية المجلس اليوم. إننا قلقون جدا بشأن الوضع الحالي في شمال غزة، الذي يمكن وصفه بأنه إبادة جماعية داخل إبادة جماعية. إذ إن أكثر من 000 470 شخص مدني في شمال قطاع غزة يتعرضون لخطر وشيك. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن نقبل بأي شكل من الأشكال تبني إسرائيل لمشروعي قانونين غير مبررين بشأن وكالة الأمم المتحدة

لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ونشير هنا إلى كلمات المفوض العام للأونروا عندما قال إن النظام الدولي القائم على القواعد يتداعى في تكرار للأهوال التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة، وفي انتهاك للالتزامات التي تم التعهد بها لمنع تكرارها. وتشكل الهجمات على الأونروا جزءًا لا يتجزأ من هذا التداعي.

إننا ندين بشدة الهجمات العسكرية الإسرائيلية المستمرة في لبنان، التي يستهدف الكثير منها المدنيين العزل. وتشكل هذه الاعتداءات خرقاً خطيراً لسيادة لبنان وسلامة أراضيه وانتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ندعو إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في لبنان. كما أننا نشعر بقلق عميق إزاء الهجمات على قوات حفظ السلام التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. لا يمكن المساس بسلامة وأمن قوات حفظ السلام تحت أي ظرف.

كما تدين بنغلاديش بشكل لا لبس فيه الضربات العسكرية الإسرائيلية التي شنت مؤخرا ضد جمهورية إيران الإسلامية، وتعتبر تلك الأعمال انتهاكاً خطيراً لسيادة إيران وخرقاً للميثاق والقانون الدولي. إذ تهدد هذه الاستفزازات بزعزعة الاستقرار في منطقة هشة بالفعل، مع ما يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى على السلام والأمن الإقليميين والعالميين. وندعو أصحاب المصلحة الإقليميين والعالميين إلى استخدام نفوذهم لحث الأطراف على ممارسة ضبط النفس ومنع المزيد من التصعيد.

ومن المؤسف أن تعلن دولة عضو في الأمم المتحدة أن الأمين العام شخص غير مرغوب فيه. وانضمت بنغلاديش إلى 116 دولة عضواً ومنظمة في إدانة هذا العمل الصارخ الذي يقوض قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ ولايتها، بما في ذلك التوسط في النزاعات وتقديم الدعم الإنساني. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للأمين العام وثقتنا الكاملة به وبعمله.

وندعو مرة أخرى إلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة العسكرية ضد السكان العزل في الشرق الأوسط. يتعين على مجلس الأمن اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ القرار 2728 (2024). كما ندعو إلى تنفيذ جميع قرارات المجلس والجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة دإط–24/10. وكجزء من عملية تنفيذ هذا القرار، انضمت بنغلاديش إلى مبادرة إصدار رسالة مشتركة تدعو إلى وقف نقل الأسلحة إلى إسرائيل.

وبصفتنا أعضاء مسؤولين في الأمم المتحدة، علينا أن نضمن محاسبة مرتكبي الجرائم الفظيعة الجماعية. نشير مرة أخرى إلى لوائح الاتهام التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بالحرب في غزة، ونحث المجتمع الدولي على الوقوف إلى جانب المحكمة. كما نكرر حثنا على تأييد حكم محكمة العدل الدولية. لا يمكننا أن نؤيد شيوع التقاعس بعد أن شهدنا عدم الاحترام والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب إسرائيل.

وأود أن أختتم بياني بتكرار دعوتنا لوقف الحرب فوراً وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وهذا ما سيحقق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ويضمن رفاهية جميع دول المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): أود بداية أن أرحب بترؤس معالي السيد إغناسيو كاسيس، المستشار الاتحادي لسويسرا، للجلسة اليوم، وأن أشكر وفد سويسرا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة في ظل تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط. كما أشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته القيمة.

إن استمرار تصاعد التوترات والعمليات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط يبعث على القلق العميق، خاصة لما له من تداعيات خطيرة على المدنيين الأبرياء وتفاقم الوضع الإنساني الكارثي. كما أن الصراعات الدائرة في المنطقة لها آثار عميقة وبعيدة المدى، ليس فقط على البلدان المعنية بشكل مباشر، ولكن أيضا على الأمن والسلم والاستقرار العالمي. وبالتالي، إن الحاجة ملحة لتعزيز الجهود والسعي الجاد لتحقيق السلام في هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية عالميا،

وذلك من خلال استئناف كافة المساعي الدبلوماسية للأخذ بالحلول السلمية وصولا إلى تحقيق السلام العادل والشامل والدائم. تجدد مملكة البحرين دعوتها للمجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته بشأن الوقف الفوري والشامل والدائم لإطلاق النار في منطقة الشرق الأوسط. وتحث جميع الأطراف المعنية بضبط النفس وإعطاء الأولوية لخفض التصعيد للحيلولة دون اتساع رقعة الحرب والصراع، وتؤكد على ضرورة إحياء مفاوضات السلام.

كما تعيد مملكة البحرين التأكيد على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة وجنوب لبنان. وتدعو إلى حماية المدنيين وعودتهم الآمنة إلى ديارهم، وإطلاق سراح الرهائن والمحتجزين، وإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق، وتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالوضع في غزة، والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 1701 (2006) بشأن لبنان والالتزام باتفاق الطائف، وإنهاء دائرة العنف والتصعيد المتبادل بما يحفظ السلم والأمن في المنطقة والعالم.

تحث مملكة البحرين جميع الدول على الاستجابة لمبادرتها التي أقرتها القمة العربية التي عقدت مؤخراً في دولة البحرين بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يهدف إلى حل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، ويجسد الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967 وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ودعم الجهود الرامية إلى الاعتراف بها وقبول عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، فضلا عن تدعيم التعاون الدولي في توفير الخدمات التعليمية والصحية للمتأثرين من الصراعات.

وختاما، تؤكد مملكة البحرين على أهمية عمل المجتمع الدولي معا للوفاء بمسؤولياته والتزاماته واستعادة الأمل في تحقيق السلام المنشود، بما يضمن الأمن والاستقرار الإقليميين، ويحفظ حقوق شعوب المنطقة كافة في العيش الكريم بأمان وسلام وازدهار.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد مياركا (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بولندا البيان الذي أدلي به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي. على الرغم من النداءات الكثيرة لوقف التصعيد في الشرق الأوسط، لم يتم إحراز تقدم يذكر حتى الآن. إذ لا نزال نشهد سقوط ضحايا من المدنيين، بما في ذلك العديد من الأطفال. نحث جميع الأطراف على إعطاء الأولوية لحماية المدنيين. تشكل الحالة الإنسانية المتدهورة في غزة مصدر قلق كبير مع استمرار ارتفاع معدلات الجوع وسوء التغذية. إننا منزعجون بشدة من التقارير التي تفيد باستهداف المستشفيات والمدارس في الهجمات. ولا تزال الحالة في الضفة الغربية تبعث على القلق، على الرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي لاحترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لم تتغير سياسة إسرائيل في دعم المستوطنات اليهودية الجديدة. يقوض الهجوم الإسرائيلي مكانة السلطة في الضفة الغربية ويعزز من شعبية حركة حماس في الوقت نفسه. ومن الصعب أن نرى كيف يمكن تصور حدوث تقدم سياسي مجد في ظل هذه الظروف.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء قرار الكنيست مؤخراً الذي يؤثر على الأونروا. فالوكالة هي المنظمة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة المستعدة لتقديم المساعدات الإنسانية في غزة وهي محمية بموجب القانون الدولي. إننا نعارض القرار. يجب تطبيق القانون الإنساني واحترامه، خاصة من جانب الهيئات التشريعية في الدول الديمقراطية. يجب أن تكون الأولوية الفورية هي إنهاء العنف واستعادة المسار السياسي لعملية سلام مجدية. ونضم صوتنا إلى المتكلمين السابقين في الدعوة إلى وقف فوري للأعمال العدائية والامتثال الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وإدراكاً لأهمية لبنان بالنسبة لاستقرار الشرق الأوسط ولعلاقات الصداقة المشتركة التي تربطنا به، تبقى بولندا ملتزمة بدعم وحدة لبنان وأمنه وسيادته وسلامة أراضيه. إننا نقدر كثيراً دعم لبنان لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي لا غنى عن دورها في المنطقة. وبصفتنا أحد المساهمين في البعثة، حيث تم نشر أكثر من 200 جندي في البعثة، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الهجمات مؤخراً على مواقعها. في 12 تشرين الأول/أكتوبر، بادرت بولندا بإصدار بيان مشترك مع البلدان لأخرى المساهمة بقوات، وانضمت إليها 44 دولة. وقد أدنّا الهجمات على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة،

ودعونا إلى وقفها فوراً، وطالبنا بتوفير الحماية الكافية لموظفي الأمم المتحدة، وفقاً للقانون الدولي. إننا ندعو بإلحاح إلى تقديم توضيحات وإجراء تحقيق شامل من جانب السلطات الإسرائيلية بشأن الهجمات على القوة المؤقتة.

أدانت بولندا، إلى جانب دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي، الهجمات الإيرانية على إسرائيل في 1 تشرين الأول/أكتوبر. وتشكل جميع الأعمال المزعزعة للاستقرار في المنطقة، بما في ذلك تلك التي يقوم بها الإرهابيون والجماعات المسلحة، تهديداً خطيراً للاستقرار الإقليمي. ونسبر إلى أن الرد الإسرائيلي الأخير قد تجنب المناطق المأهولة بالسكان وركز بشكل أساسي على الأهداف العسكرية. مع تصاعد التوترات الإقليمية، لا تزال بولندا ملتزمة بتعزيز التهدئة. نحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، حيث يتزايد خطر نشوب نزاع أوسع نطاقًا يومًا بعد يوم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للسيد بيريسفورد – هيل.

السيد بيريسفورد – هيل (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الدائم لسويسرا على دعوتنا للتكلم في هذه المرحلة الحرجة من الأزمة الإنسانية التي تجتاح الشرق الأوسط.

إن منظمة فرسان مالطة المستقلة قائمة اليوم بوصفها حضوراً متميزاً على الساحة الدولية، وهي منظمة تعمل بهمة في مشاريع المساعدات الإنسانية في 120 دولة وفي الضفة الغربية وبيت لحم، حيث يوفر مستشفى العائلة المقدسة، وهو المرفق الوحيد من نوعه في المنطقة، أحدث ما توصلت إليه الرعاية والراحة للنساء الحوامل وعائلاتهن وأطفالهن. يعتبر المستشفى أحد أرباب العمل الرئيسيين في المنطقة، حيث تفاقم انعدام الأمن الغذائي بسبب انهيار الاقتصاد السياحي. من بين جميع المناطق في فلسطين، تعتبر بيت لحم، بعد غزة، الأكثر فقراً من بين جميع المناطق في فلسطين، حيث لا يحصل على رواتب مستدامة سوى 10 في المائة من السكان. تقوم بعثتنا الدبلوماسية في فلسطين كل شهر بصرف بدلات إعاشة نقدية لآلاف الأفراد، في حين أن برامجنا الناجحة سابقاً في مجال التوعية بالتمويل صغير الحجم التي كانت تهدف إلى تشجيع تطوير فرص الأعمال الصغيرة قد تلاشت تقريبًا إلى جانب انعدام أي أمل في ظهور فرص جديدة.

لا يزال العالم مصدوماً من المعاناة التي تعيشها العائلات البريئة والأطفال الأيتام في غزة. لقد أدى الافتقار إلى الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك اللقاحات، إلى تعريض جيل جديد إلى ضغوط جسدية وعقلية مدى الحياة، وهو ما لا ينبغي أن يكون إرثًا للقرن الحادي والعشرين. إن ما نقدمه نحن في منظمة فرسان مالطة وغيرها من وكالات المعونة الدولية غير كافٍ، حتى وفقًا لأوسع التقديرات وأرحبها. ومع ذلك، فإن الوقوف مكتوفي الأيدي دون فعل شيء يعمق الشر ويضاعفه.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء أن المساهمة القيمة والأساسية للأونروا في رفاهية الشعب الفلسطيني قد تم المساس بها، وأن مهمتها الحيوية قد توقفت نتيجة لذلك. وننوه برسالة الأمين العام مؤخرا إلى رئيس الجمعية العامة بشأن هذه المسألة. ستتأثر جهودنا في المنطقة بشدة من هذا التطور. وسيكون إعادة تنفيذ عمل مطابق لعملها مهمة مستحيلة في ظل الظروف الحالية ميدانيا في غزة. وبالتالي، فإن تعليق أنشطتها سيؤخر بشدة أي تعافٍ أو استرداد للكرامة الإنسانية عندما تتوقف الأعمال القتالية. ومرة أخرى، نحث السلطات المسؤولة على إيجاد السبل الكفيلة بإيجاد حلول فعالة للمخاوف الأمنية مع ضمان الحفاظ على العمل المنقذ للحياة الذي تكفله الأمم المتحدة وحمايته.

في الختام، إن كل حياة، سواء كانت لمسلم أو لمسيحي أو ليهودي، هي خلق فريد من الإله الذي هو محور كل هذه الأديان التوحيدية الثلاثة الأساسية. وعارٌ علينا أن نُلحق الألم والمعاناة ببعضنا البعض دون تمييز، متجاهلين المبدأ الذي نتمسك به جميعًا وهو أن صانعي السلام هم وحدهم من يستحقون أن يكونوا حقًا من أهل الله.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المترجمين الشفويين الذين مكنوا المجلس من اختتام هذه المناقشة المهمة.

رُفعت الجلسة الساعة 18/30.